

إجتماع البنوك المركزية والسلطات المالية للبلدان الأعضاء في منظمة المؤتمر الإسلامي

"نظم الدفع وبناء القدرة في البلدان الأعضاء في منظمة المؤتمر الإسلامي"

٢٦-٢٧ سبتمبر ٢٠١٠، إسطنبول، الجمهورية التركية

البيان الختامي

نحن محافظو ورؤساء الوفود المشاركة في إجتماع البنوك المركزية والسلطات المالية للبلدان الأعضاء في منظمة المؤتمر الإسلامي، المنعقد في مدينة إسطنبول بالجمهورية التركية، في ٢٧ سبتمبر ٢٠١٠ حول "نظم الدفع وبناء القدرة في البلدان الأعضاء في منظمة المؤتمر الإسلامي" ،

إذ نعبر عن عظيم امتنانا إلى البنك المركزي للجمهورية التركية ومركز الأبحاث الإحصائية والاقتصادية والاجتماعية والتدريب للدول الإسلامية (مركز أنقرة) على تنظيم هذا الاجتماع والإجتماع الأول على مستوى الخبراء، المنعقد في يوم الأمس قبيل إجتماع اليوم للمحافظين،

وإذ نستقي الدروس من الأزمة المالية والاقتصادية العالمية الراهنة التي عانى منها الاقتصاد العالمي برمته،

واعترافاً بدور ومسؤولية البنك المركزي والسلطات المالية في تخفيف المخاوف الناجمة عن الأزمات وتفهماً لأهمية التعاون الدولي وتبادل المعلومات كامل الفهم لمنع وتلطيف الآثار السلبية للأزمات الاقتصادية،

وعلماً بأهمية نظم الدفع المشغلة تشغيلها فعالاً والخاضعة للوائح التنظيمية والمراقبة على الاستقرار المالي والطبيعة الديناميكية لهذه الأنظمة جراء التكنولوجيا الدائبة التطور،

وإذ نعبر عن استعدادنا لإتمام مبادرات منظمة المؤتمر الإسلامي لتطوير التجارة البينية والإستثمار لدى منظمة المؤتمر الإسلامي،

وانطلاقاً من التشجيع الموجه لنا من الطبيعة والروح التعاونية الإسلامية والعالم الإسلامي،

ومستوحياً من العروض والكلمات التي استمعنا لها اليوم وفي يوم الأمس، نؤكد على:

١. عزمنا لتحسين التعاون بين البنك المركزية والسلطات المالية للبلدان الأعضاء حول تشغيل وتنظيم ومراقبة نظم الدفع،
٢. الحاجة للتوفيق بين أنظمتنا القانونية المتعلقة بتنظيم ومراقبة نظم الدفع إلى أي مدى ممكن،
٣. الرغبة لتطوير نظم الدفع السارية في البلدان الأعضاء من أجل تحويل سهل وآمن وسريع للمصادر المالية ولبناء الأساس لنظام دفع يتم تشغيله بصورة فعالة بين البلدان الأعضاء في منظمة المؤتمر الإسلامي لتطوير التجارة البيانية وتدفقات الاستثمار في إطار منظمة المؤتمر الإسلامي،
٤. الأهمية البالغة التي يتبعن إضافتها على مبادرات بناء القدرة وال الحاجة إلى المزيد من التعاون في هذا المجال، مع الوضع في الإعتبار أهمية تبادل المعرفة والمعلومات حول السياسة المالية والاستقرار المالي والتمويل الإسلامي ومراقبة النظام المصرفي والتمويل متناهي الصغر.

وفي هذا الصدد، يجب إعداد منبر نظم الدفع للبلدان الأعضاء في منظمة المؤتمر الإسلامي لتبادل المعرفة ولمناقشة التطورات المستقبلية. وسيقوم مركز أنقرة بتسهيل عملية تأسيس وتطوير هذا المنبر.

ولهذا، نعترم القيام بتعزيز سياساتنا وآلية التنسيق بتبادل التجارب لتحقيق المزيد من التعاون لتطوير نظم الدفع وبناء القدرة في البلدان الأعضاء في منظمة المؤتمر الإسلامي.

ستترأس كل من ماليزيا والمملكة العربية السعودية إجتماعي ٢٠١١ و ٢٠١٢، على التوالي.